

تقييم المنتجات المالية الإسلامية وتحديات التطوير والابتكار حالة منتجات إدارة السيولة

الأستاذ فيصل شياد¹

ملخص البحث

(Published in Dirasat Iqtisadiyah Islamiah Vol. 21 No.1)

انطلاقاً من مبادئ الوسطية المالية، التي من أهمها العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبنية على الدين غير المرتبط بنمو الثروة، وضرورة تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، كان لزاماً على المصارف الإسلامية تحسين خدماتها ومنتجاتها، خاصة مع شهود الصيرفة الإسلامية تغيرات كبيرة تزامنت مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، وتزايد حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية، بالإضافة إلى المتطلبات التقنية والقانونية على صعيد مقررات لجنة بازل. أدى كل هذا إلى ضرورة البحث عن منتجات جديدة تقوم على أسس شرعية وتحقق الكفاءة الاقتصادية، ويعتبر الابتكار والتجديد من أهم ما يميز المصارف الإسلامية

¹ جامعة سطيف الجزائرية، تفرغ علمي-الجامعة العالمية للمالية الإسلامية INCEIF.

ويكرس تفوقها، ويجعلها تقدم الأفضل من جميع النواحي. والدعوة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة وتطويرها هي دعوة للاجتهاد في المسائل المالية بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية. لذا سيحاول هذا البحث تقييم المنتجات المصرفية الإسلامية وكيفيات تطويرها وتحسينها بما يضمن بقاءها وتنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية.

كلمات البحث المفتاحية: الابتكار والتطوير، المنتجات المالية الإسلامية، الخدمات المالية الإسلامية، تقييم تطبيقات المراجعة والمشاركة، منتجات إدارة السيولة، ماليزيا.

English translation to be added.

تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي أ.د. مفتاح صالح* - أ. رحال فاطمة*

الملخص

في ظل التطورات التنافسية المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية، أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر المصرفية. لذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، فكان أول خطوة في هذا الاتجاه تشكيل و تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي قدمت توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في يوليو 1988م فيما عُرف باتفاقية بازل1، وقدّرت نسبة كفاية رأس المال بـ 8 %، وأوصت اللجنة بتطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992م، ولكن رغم الإيجابيات التي انبثقت عن اتفاقية بازل1، إلا أنها كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها، فحاء الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة البنوك واستقرار القطاع المصرفي سميت بازل2، حيث قامت بإدخال مخاطر التشغيل وأضافت دعامتين جديدتين إحدهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي والثانية تتعلق بانضباط السوق. وقد بدأ تطبيقها مع بداية عام 2007م، وجاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك.

ونظراً للاضطرابات المالية التي حلفتها الأزمة المالية العالمية 2008، قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ«بازل 2»، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معاً ما بدأ تسميته -بازل 3-، حيث تلزم قواعد اتفاقية «بازل 3»

* أستاذ تعليم عال، دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية.

* أستاذة باحثة، طالبة دكتوراه سنة أولى في العلوم الاقتصادية.

البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك أو الحكومة قدر ما أمكن، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، لجنة بازل، البنوك الإسلامية، النظام المصرفي، البنوك التقليدية، كفاية رأس المال، السيولة.

English translation to be added.

التمويل العقاري ومدى توافقه مع النماذج الإسلامية للتمويل

دراسة قانونية مقارنة بين النظامين المصري والسعودي

د. مصطفى أحمد إبراهيم نصر²

مقدمة

تعد رغبة الإنسان في تملك عقار بأويه وأسرته من أهم الرغبات الملحة التي يتطلع إليها باستمرار، فالمسكن عماد حياة الفرد ومبتغاه، وبدونه لن يستطيع العيش في أمان واستقرار.

ولذلك تلتزم الدول بالسعي جاهدة إلى محاولة إشباع حاجة الإنسان إلى السكن الكريم، ويتم ذلك بتوفير المساكن الاقتصادية لذوي الدخل المحدودة، وفوق ذلك توفير منظومة قانونية سليمة يرتكن إليها الأفراد عند اقتناء المسكن، وتسمى هذه المنظومة "منظومة التمويل العقاري" التي يتطلع إليها الأفراد في أن تكون الحل الأمثل لهم لتوفير مسكن بإمكانياتهم التي قد تكون محدودة وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي لم تتعاف منها بعض الدول حتى الآن، وأدت إلى انكماش اقتصادي وانخفاض في معدلات النمو بالدول المتقدمة، مما أثر بالسلب على باقي الدول النامية.

² أستاذ مساعد، القانون المدني بجامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

وكان السبب الرئيس في تلك الأزمة، في نظر بعضهم، هو تسارع الدول في تنظيم تمويل السكن، ولكن بصيغ ونماذج ربوية تعتمد على الفائدة العالية أحياناً وعطاء، بالإضافة إلى تجارة الديون.

فكان لزاماً وضع حلول علمية وقانونية لتوفير سكن ملائم وبصيغ تمويل إسلامية جديدة تواكب ما يمر به الاقتصاد العالمي الآن، مما يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر المنتشرة، خاصة في الدول النامية، ويعود بالإيجاب على استقرار الاقتصاد الوطني.

وهذا ما جعلنا نتجه صوب الشريعة الإسلامية التي أمدتنا بالعديد من النماذج الجديدة علينا، تهدف إلى مد يد العون للمحتاج (المستثمر) مع توفير ربح حلال للممول، مع المحافظة على أمواله من عدم سداد المستثمر أو تعثره.

وسوف يلقي البحث الضوء على منظومة التمويل العقاري المصري والسعودي من حيث تعريفها وبيان أهدافها، وكيفية تطبيقها في الواقع، وأوجه الرقابة الفعالة عليها، وكيفية مزاولة نشاط التمويل وحدوده، مع بيان للنماذج الإسلامية المعروفة ومدى مطابقتها للنظامين لها، ليكون بين يدي الباحثين والمهتمين وواضعي القانون دراسة شاملة عن هذين النظامين.

English translation to be added.